

تحقيق

ماذا يُخطّط لجبل النفايات في برج حمود المهمل منذ عقدين من الزمن؟ بحسب قرار مجلس الوزراء الأخير المتعلق بالمرحلة الانتقالية لمعالجة أزمة تراكم النفايات، وملاحقه رقم 2 الذي يحمل عنوان «تأهيل مكب برج حمود - مسودة المشروع»، يتأكد أن العقليّة المافيوية ما زالت هي المتحكّمة، إذ بحجّة مطالبة الناس برفع النفايات أعيد طرح ردم البحر، بل أعيد أيضاً طرح مشروع «لينور» السيئ الذكر، الذي يستهدف استحداث عقارات جديدة على البحر تمهيداً للسطو عليها كما حصل في ضيعة ووسط بيروت، وسيحصل في صيدا

تأهيل مكب برج حمود: الشهية مفتوحة ل



هديك فرفور

عندما وافق مجلس الوزراء على عناوين وتوجهات خطة معالجة وضع النفايات، في القرار رقم 1 تاريخ 2015/9/9، كان لافتاً أن يُدسّ البند الثاني في القرار الذي ينص على «استكمال دراسة استخدام مكب برج حمود في المرحلة المقبلة في إطار خطة تأهيلية بما يخدم إنماء المنطقة (...)». وفيما غابت الآلية الواضحة لتنفيذ معظم ما ورد في القرار المذكور، حضرت «مخططات» تأهيل مكب برج حمود بـ«قوة»، عبر «ملحق 2» بشرح الآلية المقترحة، وينص على إمكانية «الاستفادة من هذا المشروع لإطلاق دينامية للبدء بمشروع لينور»، وهو المشروع الذي سقط منذ سنوات طويلة نظراً إلى مخاطره البيئية والعمرائية والمخاوف من أن يؤدي استحداث عقارات إلى زيادة شهية أصحاب النفوذ للسطو على المزيد من الأملاك العامة واستثمارها لمناافع خاصة وشخصية.

يجري التسويق لعملية تأهيل مكب برج حمود على أنها ستكون على غرار تأهيل مكب صيدا، إلا أن هذه المقاربة مرفوضة من قبل بلدية برج حمود وأهالي المنطقة الذين أعلنوا رفضهم استقبال النفايات بحجة إعادة تأهيل المكب، واصفين هذه الخطوة بـ«الابتزازية».

يقول نائب رئيس بلدية برج حمود جورج كريكورين، إن المقاربة بين تأهيل مكب صيدا ومكب برج حمود لا تصلح، انطلاقاً من أن الأخير «مُقلق منذ 17 عاماً، والنفايات المغطاة بطبقات من التربة السمكية كانت كغليظة بالقضاء على الرائحة، لافتاً إلى أن الرائحة المنبعثة من المنطقة مصدرها الكثير من الموبقات المحيطة بالمكان، فضلاً عن أن الأثر البيئي المترتب عنه أقل بكثير عما كان عليه مكب صيدا المفتوح في الهواء الطلق». يُحيل الأمين العام لحزب الطاشناق النائب هاغوب بقرادونيان موقف الحزب من المشروع إلى موقف البلدية، وبالتالي إلى كريكورين، الذي عبّر صراحة عن مخاوف البلدية

وقلقها من القرار الوزاري، ملمحاً إلى عدم وجود ثقة مع السلطة استناداً إلى الكثير من التجارب المشابهة، لافتاً إلى أن ما يُثار حول السعي إلى تنفيذ مشروع «لينور» ليس مطمئناً. ينطلق كريكورين من هذه الخلاصة ليشير إلى أن عملية الفرز التي ينص عليها القرار الوزاري لهذه النفايات «المتحللة أصلاً» لا تبدو منطقية. وبحسب قرار مجلس الوزراء، يجري خلال الأشهر الستة الأولى من المرحلة الانتقالية العمل على إنشاء حاجز بحري لحماية المنطقة المجاورة للعمل، ويبدأ فرز جبل النفايات واستحداث خلية لطمر المواد المفرزة من الجبل، بالإضافة إلى البدء بدم المساحة المائية المستحدثة بالمواد المناسبة المستخرجة من الجبل. بعد الأشهر الستة الأولى تبدأ الخلية الصحية المستحدثة باستيعاب قسم من النفايات المنتجة من منطقة برج حمود وجوارها، وذلك كمساهمة في الحل خلال هذه المرحلة (...). وإن استقبال النفايات من خارج جبل النفايات محصور بمدة زمنية لا تتعدى 12 شهراً وبكمية لا تتعدى 350 ألف طن.

يرى كريكورين أن النفايات الجديدة التي سنستقبلها هي التي سنؤثر في الصحة العامة، لا النفايات المتحللة منذ زمن. وتطالب بلدية برج حمود بـ«توحيد المعايير مع مطمر الناعمة»، على حدّ تعبير كريكورين، الذي يقول: «قبل نقل النفايات إلى مطمر الناعمة، كانت تمر هذه النفايات إلى معامل الفرز في الكرنطينا، إضافة إلى مستودع النفايات الكبيرة، فضلاً عن تخميرها في معمل برج حمود، وما يرافق هذه العمليات من تلوث وانبعثات غازات سامة»، ليخلص إلى أن أهالي برج حمود أدوا قسطهم و«عانوا بقدر ما عانى أهالي الناعمة من التلوث والروائح». ويشرح أنه قبل 18 عاماً، «قبل فتح مطمر الناعمة» «عانينا بدورنا لمدة 20 سنة من هذا المكب الذي كان يستقبل نفايات بيروت وجزء كبير من نفايات جبل لبنان». وبالتالي يدعو توحيد المعايير يتمثل، وفق «معادلة» أهالي

من جهته، يقول كريكورين إن المعطيات تشير إلى أن كمية النفايات التي سيستقبلها المكب تفوق الـ350 ألف طن، «انطلاقاً من أن المساحة التي سيردم بها البحر تستلزم كميات أكبر من النفايات». والواقع، هذا الأمر سيتطلب استحداث المزيد من الكسارات، وبالتالي المزيد من

برج حمود، برفض إعادة فتح المكب بحجة تأهيله أسوة بمطمر الناعمة، «فقد سبق أن دفعنا الثمن». تقول مصادر في اللجنة الفنية المكلفة وضع الخطة، إن طول السنسول المنوية إقامته هو مضاعف للسنسول المقام في صيدا ويبلغ نحو 2100 متر، ويبلغ متوسط عمق المياه 10 أمتار، «وبالتالي المساحة المستحدثة من الردم تُقدّر بنحو مليون و50 ألف متر مربع». هذا الأمر يشير إلى أن المدة المخصصة (6 أشهر) لإنشاء السنسول البحري وفرز جبل النفايات واستحداث خلية صحية لاستيعاب المواد المفرزة من الجبل، بالإضافة إلى البدء بدم المساحة المائية المستحدثة، «ستكون مضاعفة، كذلك الكلفة»، على حدّ تعبير المصادر التي تشير إلى «استحالة إنجاز المشروع في هذه الفترة».

يستهدف مشروع «لينور» استحداث 2,280 مليون متر مربع من ردم البحر

التشوهات البيئية للجبال لتأمين حجارة الردم. وبحسب التداول الشفهي الذي جرى خلال اللجنة، ستقسم المساحة المستحدثة (المليون و50 ألف متر مربع) وفق الآتي: 210 ألف متر لإنشاء حديقة و80 ألف متر لإنشاء الخلية الصحية، فيما الباقي يخصص للاستثمار، وهو ما يرد في قرار مجلس الوزراء تحت عنوان: «تحسين مقاربة استخدام الأراضي في الواجهة البحرية لمنطقة برج حمود، ما يُسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

يقول أحد المطلعين على الملف إن من بين أسباب توقف مشروع «لينور» سابقاً الذي يمتد من برج حمود إلى ضيعة، كان «تردد الكثير من المستثمرين نتيجة الكلفة العالية للردم، نظراً إلى مستوى المياه المرتفع، فيما يقمّ قرار مجلس الوزراء، حالياً،

تقرير

نقابة المهندسين: ملف أرض الدامور أمام النيابة الـ

محمد وهبة

على مدى السنوات الثلاث الماضية نسج العديد من المهندسين روايات بشأن صفقة أرض الدامور. من أبرزها أن هناك ثلاثة أعضاء ادوا دور السماسرة بين مالكي الأرض والنقابة مقابل عمولات تزيد قيمتها على 4 ملايين دولار. لاحقاً تداول المهندسون برمز (3M) للدلالة إلى الأسماء المتورطة، أي أسماء الأعضاء الثلاثة الذين تبدأ أسماءهم بحرف الـ«م». إلا أنه في كواليس النقابة كانت هناك تجاذبات كبيرة حول هذا الموضوع، وخصوصاً بين ممثلي حزب الكتائب والنقيب خالد شهاب الذي يمثل تيار المستقبل. في البدء، أي في 31 آذار 2014، طلب ممثلو

لا تزال صفقة شراء نقابة المهندسين أرضاً في منطقة الدامور تتعامل على أكثر من مستوى. النقاش بين المهندسين انتقل من السجال داخل هيئات النقابة إلى الشكوى أمام القضاء بهدف إرغام نقيب المهندسين ومجلس النقابة على نشر وتوزيع محاضر جلسات هيئة المدعوبين التي انعقدت في آذار 2014 وأيلول 2014، إضافة إلى عقود البيع

الفارق بين التسجيل وبيان التخمين يبلغ 4 ملايين دولار

مستند بتعلق صفقة الدامور، كانت شركة التدقيق الداخلي في النقابة قد أوردت في تقريرها المتعلق بحسابات صندوق التقاعد الآتي: «طلبنا ولم يتم تزويدنا بعقود شراء العقارات (عقود البيع الممسوحة) التي اشترت سنة 2013 في منطقة الدامور بمبلغ

16,5 مليون دولار ولا بتخمين خبراء عقاريين محلّفين (على الأقل ثلاثة) لتبيان السعر السوقي لهذه العقارات بتاريخ شرائها». وأضافت: «طلبنا ولم نستلم إفاضة عقارية حديثة لجميع العقارات».

حتى هذا الوقت، كان شهاب يتفاعل مع مطالب الكتائب على أنها من زاوية «الملاعبة» التي تقوم بها الأحزاب في النقابات المهنية والتي تستهدف إبقاء الضغط على الخصم. وبما أنه لم يكن معنياً مباشرة بهذه الصفقة، بل كان قتيماً على «حفظ» الملف بحكم كونه نقيباً للمهندسين، فقد تعامل مع الأمر على أنه ورقة ضغط على المشتبه بأخذهم سمسرات ورشي، ومن بينهم اثنان في مجلس النقابة، فأرسي معادلة تقوم على إبقاء الملف بعيداً